في ندوة البحرنة في قطاع التشييد والبناء

التوصية بتأسيس شركة لتزويد المقاولين بالعمالة البحرينية المدربة

كتب - جميل ميرزا:

قال وزير العمل والشئون الاجتماعية عبدالنبي الشعلة ان الترتيبات النهائية لتشكيل ثلاثة مجالس نوعية للتدريب في طور الانتهاء وقال انه من المؤمل ان يتم تشكيل هذه المجالس قبل نهاية العام الجاري وذلك بعد وافق مجلس الوزراء على تشكيل مجلس نوعي للتدريب في قطاع المقاولات والتشييد ومجلس نوعي للتدريب في قطاع الذهب والمصوغات ومجلس نوعي للتدريب في قطاع الصناعة واحالها الى اللجان الوزارية المختصة التي وافقت عليها بدورها وتجري الآن الترتيبات النهائية لتشكيل هذه المجالس مشيرا الى انها ستضم ممثلين عن اصحاب الاعمال في هذه القطاعات بالاضافة الى ممثلين عن اللجنة العامة لعمال البحرين ووزارة العمل والشئون الاجتماعية.

وأكد على أهمية تشكيل هذه المجالس ودورها في تدريب العمالة الوطنية وبحرنة الوظائف.

وقال خلال افتتاحه الندوة (البحرنة في قطاع التشييد والبناء التحديات والفرص) التي اقيمت صباح امس بمركز البحرين للمؤتمرات ان قطاع التشييد والبناء توجد به اقل نسبة من العمالة الوطنية بالرغم من انه من اكبر القطاعات التي يمكنها ان تستوعب اكبر عدد من العمالة الوطنية وذلك يرجع الى تدني الاجور وانعدام الحوافز بالاضافة الى ظروف العمل التي تكون غير مناسبة في الغالب وتوقع ان يستوعب هذا القطاع ما يقارب من 2500 فرصة عمل حتى عام 2003.

واضاف ان ترتيب قطاع التشييد والبناء يأتي في الترتيب التاسع من بين 14 قطاعا وذلك بالنسبة لمساهمته في الناتج المحلي الاجمالي حيث لا تتعدى نسبة مساهمته 3.9 بالمئة.

■ افتتاح الندوة

وذكر ان قطاع البناء استوعب 17.2 بالمئة من اجمالي القوى العاملة في العام 1971 وارتفعت هذه النسبة لتصل الى 21.1 في العام 1981 لتنخفض مرة اخرى في العام 1991 لتشكل 12.6 بالمئة من مجموع القوى العاملة وقال ان هذا الانخفاض تمثل في الاستغناء عن 2470 عاملا منهم 1706 عمال بحرينيين و 764 عمال من غير البحرينيين.

واضاف ان 97 بالمئة من البحرينيين العاملين في هذا القطاع يعملون في المؤسسات التي يعمل فيها 10 عاملا فاكثر منهم 58.2 في المؤسسات التي يعمل بها 100 عامل فأكثر و 38.8 في المؤسسات التي يعمل بها من 10 الى 99 عاملا و3 بالمئة في المؤسسات التي بها اقل من 10 عمال.

قال ان اجور البحرينيين في قطاع البناء قد انخفضت بمقدار 24 دينارا بالنسبة للذكور و 35 دينارا بالنسبة للاناث في حين ارتفعت اجور الغير بحرينيين بمقدار 10 دنانير للذكور و 41 دينارا للاناث وذلك خلال الخمس سنوات الماضية.

واكد الوزير الشعلة على اهمية استيعاب هذا القطاع للقوى العاملة البحرينية وذلك من اجل ضمان التنمية الاقتصادية المستدامة والاستقرار الاجتماعي.

وقال الشعلة ان هناك حلولا يمكن ان تؤدي الى زيادة اعداد العمال الوطنيين في هذا القطاع اهمها وضع حد ادنى في للاجور وتحديد سقف أعلى للعمالة الوافدة في البحرين وفرض قيود متعلقة بنوعية هذه العمالة.

واضاف ان الوزارة لا تريد ان تفرض اي من هذه الحلول في الوقت الراهن وخصوصا ما يتعلق بوضع حد ادنى للاجور حيث ان ذلك يعتمد على اقتناع اصحاب الاعمال بجدوى رفع مستوى الاجور تتناسب مع ما يقوم به العامل من جهد وسيجنيه صاحب العمل من ذلك من خلال زيادة لانتاجية وولاء العامل لمؤسسته.

بعد ذلك قدم جمال محمد فخرو كي بي ام جي للاستشارات دراسة حول وضع البحرنة في قطاع المقاولات قال فيها ان مستوى البحرنة بالخمس الشركات الرئيسية بقطاع المقاولات في البحرين تتراوح بين 15 الى 17 بالمئة وبمعدل قصور 8 -10 بالمئة عن الحد الادنى المقترح لتطبيق قرار وزارة العمل والشئون الاجتماعية بزيادة نسبة البحرنة بمعدل 5 بالمئة سنويا ابتداء من يونيو 1996.

وقال ان الهدف من اجراء هذه الدراسة هو التعرف على امكانية تطبيق قرار وزارة العمل وتحديد معوقات زيادة نسبة البحرنة في قطاع المقاولات والاطلاع على قدرة هذا القطاع على توظيف وتدريب العمالة البحرينية والاحتفاظ بالكوادر البحرينية بصورة مستمرة ودائمة بالاضافة الى توفر المهارات المطلوبة لدى الراغبين للعمل بقطاع المقاولات وتوفر العوامل والحوافز المادية والمعنوية للعمالة البحرينية للالتحاق بهذا القطاع.

وقال ان اهم المعوقات في التحاق العمالة الوطنية في هذا القطاع تتمثل في طبيعة العمل في قطاع المقاولات وما يتطلبه ذلك من جهد جسماني وعدم الطموح لشغل وظائف هذا القطاع وتدني معدل الرواتب.

بعد ذلك تم تشكيل ثلاث ورشة عمل شارك فيها اصحاب الاعمال من المقاولين حيث ناقشت ورشة العمل الاولى وضع حد ادنى للاجر ومستوى الانتاجية والمستقبل الوظيفي في قطاع الانشاء والتشييد. فيما ناقشت ورشة العمل الثانية استراتيجيات جذب البحرينيين الى قطع الانشاء والتشييد التوظيف والاعداد والتدريب فيما ناقشت ورشة العمل الثالثة النسبة المعقولة من البحرنة وواجب والتزامات اصحاب العمل تجاه تلك النسبة.

واوصت الندوة في ختام اعمالها الى تطبيق حد ادنى للاجور وتحسين شروط العمل بما يتواكب مع الظروف الاجتماعية والبيئية السائدة وانشاء معهد للتدريب في قطاع المقاولات وانشاء مجلس نوعي للتدريب.

كما اوصت الندوة بانشاء شركة اهلية مساهمة من جميع المقاولين بتأهيلهم مع ضمان الرواتب المجزية وذلك بعد اجراء دراسة جدوى لهذا المشروع.